AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل قواعد السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني للمدة 2004_2021

اسعد لفتة حزيم[1] أ.د حسين شناوة مجيد[2]

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

تشير قواعد السياسة المالية بأنها ليست ظاهرة حديثة، حيث أن القلق الأساسي بشأن حجم وعبء الدين العام القرن الماضي، أسهمت أزمات النفط والركود الذي أعقبها أسعار الفائدة المرتفعة وعدم الاستقرار السياسي والمشاكل الهيكلية في تدهور قواعد السياسة المالية في جميع أنحاء العالم، إذ أصبحت مشاكل الميزانية على جدول أعمال صناع القرار، فقد أدى العجز المالي الناتج عن الانكماش الاقتصادي إلى ارتفاع الدين العام بشكل حاد وأصبحت المالية العامة عرضة لتقلبات أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع الدين العام وارتفاع أسعار الفائدة، لذا نجاح السياسة الاقتصادية الكلية في أي بلد، وعن طريق قواعد السياسة المالية تتم معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والعمل على رفع القدرات الانتاجية للبلد، كما أنَّ مدى نجاح تلك القواعد في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى التنسيق بينها وبين درجة فعاليتهما.

Abstract

Fiscal policy rules indicate that they are not a recent phenomenon, as the fundamental concern about the size and burden of public debt is centuries old. In recent decades, the oil crises and recessions followed by high interest rates, political instability, and structural problems have contributed to the deterioration of fiscal policy rules around the world. Budget problems have become on the agenda of decision makers. The fiscal deficit resulting from the economic downturn has led to a sharp rise in public debt, and public finances have become vulnerable to interest rate fluctuations as a result of the rise in public debt and high interest rates. Therefore, the success of macroeconomic policy in any country, especially the sample countries, Through the rules of financial policy, structural imbalances in the economy are addressed and work is done to raise the country's productive capabilities. The extent of the

success of these rules in achieving their goals depends on the extent of coordination between them and the degree of their effectiveness. Given the circumstances that Iraq and the sample countries experienced.

المقدمة:

تقوم السياسة المالية بدور أساسي ومهم في جميع دول العالم ومنها الأردن؛ لأنها أحد مكونات السياسة الاقتصادية، التي من خلالها وضعت الخطط والاستراتيجيات التي ترسم المسار الاقتصادي للبلد لمدة زمنية قادمة، والسياسة المالية تعمل على جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها ومواجهة الأزمات والمشاكل الاقتصادية المحتملة ومنها عجز الموازنة العامة التي تحدث نتيجة لتجاوز إجمالي النفقات العامة لإجمالي الإيرادات العامة، بمعنى زيادة الانفاق العام ومحدودية الإيرادات العامة وفيما يتعلق بالحديث عن عجز الموازنة العامة في اقتصادات ، على الرغم من وجود عدد من مصادر الإيرادات غير النفطية، ومنها الإيرادات السيادية المتأنية من فرض الضرائب والرسوم أو تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية أو الخدمية وهو ما يعطي انطباعا أولي أن الموازنة العامة تعتمد على تشكيلة من مصادر الإيرادات، إلا أن الواقع يظهر هيمنة الإيرادات النفطية بشكل أكبر من مساهمة المصادر الأخرى، وهو ما يعني أن التباين في التمويل بين مصادر الإيرادات يعد من السمات الأساسية التي تميز تشكيلة الإيرادات العامة، وبسبب ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى، لابد من الالتزام بتطبيق قواعد السياسة المالية لتحقيق الأهداف والنهوض بالواقع الاقتصادي وتعظيم الاستقرار الاقتصادي، كما أن وجود انضباط مالي في السياسة المالية عن طريق استعمل القواعد المالية الدولية تعمل على المحافظة على استقرار السياسة المالية خلال الدورات الاقتصادية المحافظة على المركز المالي الحكومي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في ضوء التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الاردني محل البحث؛ لذا يتوجب على صانعي السياسات الاخذ بنظر الاعتبار قواعد السياسة المالية التي أصبحت ضرورة ملحة للاقتصادات، لأن الضبط المالي يعني قدرة السلطات المالية الحفاظ على سياساتها بشكل واضح وفقاً لقواعد مالية معينة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية ليس للأجل القصير فحسب؛ وإنما للأجل الطويل أيضا.

مشكلة البحث :

على مستوى الاقتصاد الأردني هنالك ضعف في تطبيق القواعد السياسة المالية، ويرجع ذلك ضعف الجهد الانتاجي بشكل كبير، مقابل ضعف مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

فرضية البحث:

إن البحث ينطلق من فرضية مفادها ان قواعد السياسة المالية تمارس دوراً مهماً في تصحيح مسار السياسة المالية في بيئة الاقتصاد الأردني؟

هدف البحث:

هدف البحث إبراز دور القواعد المالية في تحقيق الضبط المالي وتحسين فاعلية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الأردني

تحليل قواعد السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني

يتسم الاقتصاد الاردني بشحة موارده الطبيعية وصغر حجمه، وضيق سوقه المحلية، واعتماده منذ نشؤه على المساعدات المالية الخارجية وتحويلات المغتربين، وهذا يعد مصدراً لنموه الأمر الذي جعل الاقتصاد الاردني شديد الحساسية والتأثر بتقلبات الاسواق الخارجية، الإقليمية منها والدولية، وبدأ القطاع الخاص ضعيفاً، فبادرت الدولة إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وفي صناعات التعدين، والمساهمة في رأس مال بعض الصناعات الأخرى. واتبعت على الدوام سياسة اقتصادية منفتحة نسبياً، كما اتجه الأردن إلى تنمية موارده البشرية، فانتشرت المدراس في جميع انحاء المملكة، وساعد في ذلك الاقبال الكبير على التعليم في كل مراحله واتجه المتعلمون إلى البحث عن فرص للعمل في دول النفط العربي، وصارت تحويلاتهم مصدراً رئيساً للدخل من العملات الأجنبية.

للوقوف على واقع السياسة المالية في الأردن، حُللت الموازنة العامة وتطورها خلال مدة الدراسة (2004-2021)، والتي تتكون من جانبين رئيسين هما: جانب الإيرادات العامة الذي يعبر عن ما تحصل عليه الدولة من دخول (الإيرادات، الضرائب، الرسوم، الدومين، المنح،.....الخ)، إذ قيدت البنود الخاصة بها في الجانب الموارد من الموازنة، أما الجانب الاخر من الموازنة فهو الجانب الخاص بالنفقات العامة؛ إذ تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة (الجارية، الاستثمارية)، وقيدت الفقرات الخاصة بها في جانب الاستعملات من الموازنة، إذ تجمع الموازنة العامة هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية سوء كانت في حالة عجز او فائض، ويمكن توضيح السياسة المالية في الأردن وكما يلي:

اولاً: قاعدة النفقات العامة في الأردن للمدة (2004-2021):

تبدأ السياسة المالية عملها عن طريق النفقات العامة والسيطرة على حجم وهيكل الاقتصاد الذى تتحدد اثناء مُدد البطالة و الكساد سياسة الانفاق العام لكي تحفز الطلب الكلي من خلال رفع مستويات الانفاق العام و زيادة نسبة الانفاق العام عن طريق خفض الضرائب على المستثمرين وخفض الضرائب في الانفاق الاستهلاكي، أما في حالات التضخم فالمطلوب ان تتبعه السياسة المالية هو تقليل انفاقها و رفع نسبة الضرائب لتقليل الانفاق الاستهلاكي.

إن النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لإشباع الحاجات العامة، لذا فهي من أهم أدوات السّياسة المالية لأية دولة وبها تترجم أهداف السياسة الاقتصادية إلى أعمال حقيقية ومشاريع وبرامج، وعن طريقها تتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال تحليل تطّور هيكل الموازنة العامة و دراسته و يمكننا تقويم أداء الحكومة، وعلى الرغم من ازدياد مستوى الإنفاق العام أثناء مدة البحث في الأردن، إلا أن الدولة لم تستطع تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بتحقيق مستويات مرتفعة من

التوازن الاقتصادي والاجتماعي و النموّ، إذ أن في الموازنة العامة في اختلال في هيكلها عموما، والذي انعكس أيضا في اختلال في هيكل النفقات الاستثمارية الجارية ، مما ضاعف اختلال الهيكل الاقتصادي للبلد.

وتقسم قاعدة النفقات العامة في الاقتصاد الأردني إلى قسمين هما:

1. **مسار النفقات الجارية (التشغيلية) في الأردن للمدة (2004-2021):**

تتألف النفقات العامة في الأردن وفقا للتقسيم الاقتصادي إلى النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية (الجارية)، النفقات التشغيلية تشتمل على الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة الذي يستهدف أمور إدارتها والحصول على ما تكون إدارتها بحاجة إليه من السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الجارية، و تتمثل أيضا بالنفقات التي تجبى والغاية منها دفع الرواتب والأجور ونفقات المصانع والتخصيصات الأخرى والتحويلات الجارية، والخدمات وبضمنها الضمان و مرتبات المتقاعدين الصادرة عينا والمدفوعة نقداً، والتحويلات العينيّة ودفع الفوائد .

ويتصل حجم النفقات العامة أتصالاً وثيقاً بمفهوم نظام الحكم السائد وتوضيح أن إشباع الحاجات العامة يكون مبنياً على قرار تصدره الدولة، وهذا القرار تحكمه اعتبارات سياسية أكثر منْ الاعتبارات السياسية المالية، وذلك لأنه يعكس فلسفته السياسية المالية وتقديرها لأهمية تلك الحاجات من ناحية أخرى، بالنظر إلى الجدول(1) الذي يوضح تطور النفقات الجارية للمدة (2004-2021) في الاقتصاد الأردني، إذ شهدت النفقات الجارية زيادة كبيرة في عام (2004) إذ بلغت **(**2377.8**)** مليون دينار وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة بلغت **(**14.28%)، وهذه الزيادة ناجمة عن إضافة بند جديد لدعم المحروقات وذلك جرأ الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، وزيادة الاستهلاك المحلي الذي نتج عن زيادة دخل الأفراد.

بينما سجلت النفقات الجارية في عام (2009) حيث بلغت (4586.0) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حيث بلغت (19.33%)، ويعزى هذا ارتفاع إلى ارتفاع معظم بنود الانفاق الجاري حيث ارتفعت نفقات الدفاع والامن وتعويضات الموظفين والمتقاعدين وكذلك تراجع بند الإعانات والدعم، بينما سجلت النفقات الجارية في عام (2014) ارتفاع ملحوظ إذ بلغت (6716.6) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (24.79%)، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع معظم البنود المشكلة لهذه النفقات، بينما سجلت النفقات الجارية ارتفاع ي عام (2018) حيث بلغت (7619.6) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من النفقات العامة بلغت (25.85%)، ويعزى هذا الارتفاع في النفقات الجارية إلى ارتفاع البنود المكونة لها وفي مقدمتها بند الإعانات وبند مدفوعات فوائد الدين الداخلي والخارجي، بينما سجلت النفقات الجارية في الأعوام (2019-2020) حيث ازدادت النفقات الجارية وبلغت (7897.2، 8388.5) مليون دينار، بينما سجلت نسبتها من النفقات العامة (26.28%، 28.35%)، إذ يعزى هذا الارتفاع في الأعوام المذكورة إلى قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لضبط النفقات الجارية والتركيز على القطاع الصحي في انفاقها ابرزها اقتطاع نسبة من رواتب الفئات العليا كالتبرع لدعم صندوق همة وطن وحساب وزارة الصحة بسبب انتشار جائحة كورونا والتدابير المتخذة في تلك الأعوام، بينما في عام (2021) كان ارتفاع ملحوظ حجم النفقات الجارية لتبلغ (8489.4) مليون دينار، بينما كانت نسبة النفقات الجارية من إجمالي

الإيرادات العامة (28.24%)، ويرجع هذا الارتفاع في النفقات الجارية إلى تعافي الاقتصاد بعد بداية انتهاء جائحة كورونا مما أدى إلى تعافي الاقتصاد الأردني.

2. **مسار النفقات الاستثمارية في الأردن للمدة (2004-2021):**

تعد النفقات الاستثمارية العامة من الأدوات المهمة في تحقق النمو الاقتصادي، التي تكون في الغالب على شكل تهيئة للبنى التحتية المادية وغير المادية مثلاً (المباني، الطرق، الجسور، التعليم، الصحة، تأمين الطاقة الكهربائية، البحث والتطوير، الدعم والابتكار، الخ.....) وايضاً تضم المخزون السلعي[1]، وتعد النفقات الاستثمارية الحكومية واحدة من أقسام النفقات الحكومية، وذلك بحسب التقسيمات الاقتصادية ويكون تخصيص تلك النفقات لتكوين رأس المال، كونها تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية وعلية تعد النفقات الاستثمارية الحكومية من أهم النفقات والتي تركز بصورة أساسية على مشاريع البنية التحتية وهذه لها تأثيرات كبيرة على القيمة المضافة في الاقتصاد القومي، مما يعطيها أهمية للسياسة الإنفاقية.

وبالنظر إلى الجدول (1) والذي يوضح تطور النفقات في الاقتصاد الأردني وتحليل جانب النفقات الاستثمارية للمدة من (2004– 2021) تميزت مدة الدراسة بانخفاض النفقات الاستثمارية مقابل حجم النفقات التشغيلية إذ ازدادت تلك النفقات بصورة كبيرة حتى اصبحت تشكل ثقلاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة.

بالنظر إلى بيانات الجدول(1) إذ بلغت حجم النفقات التشغيلية في عام (2004) ما قيمته (802.7) مليون دينار، بينما نلاحظ نسبتها بلغت (4.82%) من النفقات العامة، ويعزى هذا الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى زيادة اهتمام الحكومة في الانفاق على المشاريع التنموية نظراً لدورها الفاعل في توفير البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

استمر الارتفاع في النفقات الاستثمارية من النفقات العامة، إذ بلغ حجم النفقات الاستثمارية في عام (2008) وكان حجم الإنفاق (958.5) مليون دينار، بينما كانت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة بلغت (4.24%).

بينما يلاحظ ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية في عام (2009) من قيمة النفقات العامة إذ بلغت قيمة النفقات التشغيلية (1144.5) مليون دينار، وكانت نسبتها (4.82%) من النفقات العامة، بينما يلاحظ في عام (2014) فقد ارتفعت النفقات التشغيلية إذ بلغت (1136.3) مليون دينار، وكانت نسبتها (4.19%) من حجم النفقات العامة، ويرجع هذا الارتفاع في حجم النفقات التشغيلية إلى دعم الوحدات الحكومية وتعويضات العاملين إذ بغلت النسبة الأعلى من هذه النفقات، بينما أخذ حجم النفقات التشغيلية بالانخفاض في الأعوام (2018-2020) إذ بلغت النفقات التشغيلية (947.7، 822.8) مليون دينار على التوالي، بينما كانت نسبة النفقات الاستثمارية لكل عام (3.22%، 2.78%) على التوالي من إجمالي النفقات العامة، ويعزى

[1]) Alexiou,c. , Government spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the south Eastern Europe (SEE), Journal of Economic and Social Research 2014, p1.

هذا الانخفاض في حجم النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات العامة إلى تداعيات جائحة كورونا حيث قامة الحكومة بتخفيض النفقات التشغيلية وحصرها في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية لتوفير إلى النفقات الصحية وهذا ما أدى إلى انخفاض تلك النفقات، بينما في عام (2021) كان ارتفاع ملحوظ حجم النفقات الاستثمارية لتبلغ (833.7) مليون دينار، بينما كانت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإيرادات العامة (2.77%)، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات الاستثمارية إلى تعافي الاقتصاد بعد بداية انتهاء جائحة كورونا مما أدى إلى تعافي الاقتصاد الأردني.

جدول (1)

تطور قاعدة النفقات العامة في الاقتصاد الأردني للمدة (2004-2021)/(مليون دينار)

السنوات	قاعدة النفقات العامة 1	معدل النمو السنوي % 2	النفقات الجارية 3	معدل النمو السنوي % 4	النفقات الرأسمالية 5	معدل النمو السنوي % 6	الناتج المحلي الإجمالي 7	قاعدة الانفاق العام /الناتج محلي الإجمالي% 8	النفقات الجارية / قاعدة النفقات العامة 9	النفقات الرأسمالية/ قاعدة النفقات العامة 10
2004	3180.5	****	2377.8	****	802.7	****	16656.2339	19.09	14.28	4.82
2005	3.538.9	11.27	2908.0	22.30	630.9	-21.40	18013.1498	19.65	16.14	3.50
2006	3912.2	10.55	3118.1	7.22	794.1	25.87	19470.9495	20.09	16.01	4.08
2007	4586.0	17.22	3744.2	20.08	841.8	6.01	21062.9275	21.77	17.78	4.00
2008	5431.9	18.45	4473.4	19.48	958.5	13.86	22586.2656	24.05	19.81	4.24
2009	6030.5	11.02	4586.0	2.52	1144.5	19.41	23720.9341	25.42	19.33	4.82
2010	5708.2	-5.34	4745.4	3.48	962.8	-15.88	24270.0344	23.52	19.55	3.97

4.24	**23.02**	**27.26**	**24934.3489**	**9.79**	**1057.1**	**20.95**	**5739.5**	**19.07**	**6796.6**	**2011**
2.64	**24.29**	**26.93**	**25540.0935**	**-36.11**	**675.4**	**8.07**	**6202.8**	**1.20**	**6878.2**	**2012**
3.90	**23.11**	**27.00**	**26206.6765**	**51.17**	**1021**	**-2.37**	**6056.1**	**2.89**	**7077.1**	**2013**
4.19	**24.79**	**28.98**	**27093.5309**	**11.29**	**1136.3**	**10.91**	**6716.6**	**10.96**	**7852.9**	**2014**
3.95	**23.85**	**27.81**	**27769.9287**	**-3.35**	**1098.2**	**-1.37**	**6624.5**	**-1.66**	**7722.7**	**2015**
3.63	**24.43**	**28.06**	**28323.7113**	**-6.29**	**1029.1**	**4.45**	**6919.1**	**2.92**	**7948.2**	**2016**
3.67	**24.60**	**28.27**	**28914.8596**	**3.02**	**1060.2**	**2.80**	**7113.0**	**2.83**	**8173.2**	**2017**
3.22	**25.85**	**29.07**	**29474.0995**	**-10.61**	**947.7**	**7.12**	**7619.6**	**4.82**	**8567.3**	**2018**
3.05	**26.28**	**29.33**	**30050.4556**	**-3.40**	**915.5**	**3.64**	**7897.2**	**2.86**	**8812.7**	**2019**
2.78	**28.35**	**31.14**	**29584.2575**	**-10.13**	**822.8**	**6.22**	**8388.5**	**4.52**	**9211.3**	**2020**
2.77	**28.24**	**30.97**	**30060.5123**	**1.32**	**833.7**	**1.2**	**8489.4**	**1.07**	**9310.2**	**2021**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية متفرقة.

- العمود (1،2،3) من عمل الباحث إذ تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الأتية : Gr={pt/po}-1*100

- **قاعدة النفقات العامة** = (قاعدة النفقات الجارية + قاعدة النفقات الرأسمالية)

ثانياً: قاعدة الإيرادات العامة في الأردن للمدة (2004-2021):

يوضح تطور حجم ومكونات الإيرادات العامة نسب مساهمة مصادر التمويل الموازنة العامة والأهمية النسبية لكل مصدر، إلا إن نسب المساهمة وأهميتها تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف درجة التطور الاقتصادي. ويمكن التعرف على طبيعة هيكل الإيرادات وان نسب تأثير كل منها في توفير الإيرادات للموازنة العامة، حيث تكون الايرادات العامة الشق الثاني الرئيس من أدوات السياسة المالية، وتمكن هذه الايرادات الحكومة من القيام بمهامها ازاء مواطنيها واقتصادها، إذ أن قيام الدولة بوظائفها المختلفة يتطلب مواردا مالية كافية لتغطية النفقات التي تنجم عن أداء هذه الوظائف ويمثل الدخل القومي الوعاء الذي تحصل منه على الموارد المالية اثناء مدة زمنية هي سنة في الغالب، ونظراً للتوسع والتطور الذي سببته زيادة النفقات العامة وتعقدها فقد أنعكس ذلك على التطور الذي حصل في الايرادات العامة عن طريق زيادتها وتعدد انواعها وأغراضها فلم تقتصر الايرادات العامة على الايرادات الاعتيادية، (كالضرائب والرسوم) إذ تشمل الإيرادات الاستثنائية (كالقروض والاصدار النقدي) وكذلك لم تعد مقتصرة في تغطية النفقات العامة بالصورة التي كان ينادي بها الفكر الكلاسيكي بينما صارت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتسعى الدولة من خلال الايرادات العامة إلى تحقيق اهدافاً اجتماعية واقتصادية شأنها شأن النفقات العامة وأن مصادر هذه الايرادات تتحدد بالإيرادات العادية التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري (كالضرائب) والايرادات غير العادية التي تحصل عليها بشكل غير منتظم[1].

وتقسم قاعدة الإيرادات العامة في الاقتصاد الأردني إلى قسمين هما:

1. مسار الإيرادات العامة في الأردن للمدة (2004-2021):

تعد الإيرادات المحلية من الإيرادات المهمة التي تسهم في الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر المحلية التي تتضمن الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية، إذ تحصل الإيرادات العامة عن طريق زيادتها وتعدد انواعها وأغراضها فلم تقتصر الايرادات العامة على الايرادات الاعتيادية، (كالضرائب والرسوم)؛ إذ تشمل الإيرادات الاستثنائية (كالقروض والاصدار النقدي)، بينما نلاحظ من خلال الايرادات العامة إلى تحقيق اهدافاً اجتماعية واقتصادية شأنها شأن النفقات العامة وأن مصادر هذه الايرادات تتحدد بالإيرادات العادية التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري (كالضرائب) والايرادات غير العادية التي تحصل عليها بشكل اخر.

نلاحظ من بيانات الجدول(2) الذي يشير إلى مؤشر الإيرادات المحلية في الاقتصاد الأردني، إذ بلغت الإيرادات المحلية في عام (2005) إذ بلغت (2561.8) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (83.66%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية إلى قرار الحكومة القاضي برفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات في الاقتصاد الأردني، أما في عام (2008) واصل الارتفاع في الإيرادات المحلية لتبلغ (4375.4) مليون دينار، وكانت نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة (85.90%)، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإيرادات

(1) رفعت المحجوب، المالية العامة والايرادات العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص8.

الضريبية والاقتطاعات التقاعدية كل هذا أدى إلى زيادة الإيرادات المحلية في الاقتصاد الأردني، وفي سياق متصل واصل ارتفاع الإيرادات المحلية ليبلغ في عام (2014) حيث بلغت الإيرادات المحلية (6031.3) مليون دينار، بينما كانت نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة (82.99%)، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية إلى التحسن في الإجراءات الحكومية المتخذة لتشمل فرض ضريبة على مجموعة من السلع الكمالية وايضاً فرض بدل خدمات كمركية على البضائع المستوردة ومضاعفة رسوم التأشيرات كل هذا أدى إلى زيادة الإيرادات المحلية في الاقتصاد الأردني، بينما يلاحظ ارتفاع في حصيلة الإيرادات المحلية لعام (2018) إذ بلغت (6944.9) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (88.59%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإلغاء العديد من الإعفاءات الضريبية على المبيعات ورفع النسب المفروضة على عدد من السلع هذا ما أدى إلى رفع الإيرادات المحلية في الاقتصاد الأردني، أما في عام (2020) فقد انخفض حجم الإيرادات المحلية لتبلغ (6238.0) مليون دينار، بينما كانت نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة (88.75%)، ويرجع هذا الانخفاض في الإيرادات المحلية إلى إجراءات الحظر والاغلاقات التي قامت بها الحكومة لمواجهة انتشار جائحة كورونا وما نجم عنها من انكماش اقتصادي كل هذه الأسباب أدت إلى تراجع الإيرادات المحلية وقصورها عن تحقيق مستوياتها المستهدفة في قانون الموازنة في الاقتصاد الأردني، بينما في عام (2021) كان ارتفاع ملحوظ حجم الإيرادات المحلية لتبلغ (6327.1) مليون دينار، بينما كانت نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة (88.88%)، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية إلى تعافي الاقتصاد بعد بداية انتهاء جائحة كورونا مما أدى إلى تعافي الاقتصاد الأردني.

2. مسار الإيرادات والمساعدات الخارجية في الأردن للمدة (2004-2021):

الإيرادات الخارجية وهي الإيرادات المتمثلة في المساعدات المالية والاعانات التي تتلقاها الدولة من مختلف المصادر الخارجية والتي تسهم إلى زيادة الإيرادات العامة وتعتبر من الإيرادات المهمة في الاقتصاد الأردني.

وبالنظر إلى بيانات الجدول(2) الذي يشير إلى مؤشر تحليل إيرادات والمساعدات الخارجية في الاقتصاد الأردني، إذ بلغت ايراداتها في عام (2005) إذ بلغت (500.3) مليون دينار، بينما كانت نسبتها (16.34%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى هذا الانخفاض في إيرادات الخارج إلى تراجع المنح والاعانات التي كانت تقدم من السعودية والولايات المتحدة الامريكية ومنح برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الأردني، أما في عام (2008) واصل الارتفاع في إيرادات المنح الخارجية لتبلغ (718.3) مليون دينار، وكانت نسبة إيراداتها من إجمالي الإيرادات العامة (14.10%)، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات والمنح الخارجية إلى تقديم المساعدات الخارجية كل هذا أدى إلى ارتفاع إيرادات المنح الخارجية في الاقتصاد الأردني، وفي سياق متصل واصل ارتفاع إيرادات والمنح الخارجية ليبلغ في عام (2014) حيث بلغت الإيرادات (1236.5) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (17.01%)، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات إلى زيادة المنح الامريكية ومنح مجلس التعاون الخليجي لتمويل المشاريع التنموية كل هذا أدى إلى زيادة الإيرادات والمساعدات الخارجية في الاقتصاد الأردني، أما في عام (2021) فقد ارتفاع حجم إيرادات المنح لتبلغ (791.9) مليون دينار، بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (11.25%)، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات إلى زيادة منح

الولايات المتحدة الامريكية ومنحة الاتحاد الأوربي ومنح الصندوق الخليجي للتنمية كل هذا أدى إلى ارتفاع الإيرادات في الاقتصادالأردني.

الجدول (2)

تطور قاعدة الإيرادات العامة في الاقتصاد الأردني للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	قاعدة الايرادات العامة 1	معدل النمو السنوي % 2	الإيرادات المحلية3	معدل النمو السنوي % 4	الإيرادات المساعدات الخارجية 5	معدل النمو السنوي % 6	الناتج المحلي الإجمالي 7	نسبة الإيرادات المحلية /قاعدة الإيرادات العامة 8	نسبة المساعدات / قاعدة الإيرادات العامة 9	قاعدة الإيرادات العامة /الناتج المحلي الإجمالي%
2004	**2958.5**	****	**2147.6**	****	**811**	****	**16656.2339**	**72.59**	**27.41**	**17.76**
2005	**3062.1**	**3.50**	**2561.8**	**19.29**	**500.3**	**-38.31**	**18013.1498**	**83.66**	**16.34**	**17.00**
2006	**3469.0**	**13.29**	**3164.4**	**23.52**	**304.6**	**-39.12**	**19470.9495**	**91.22**	**8.78**	**17.82**
2007	**3.971.5**	**14.49**	**3628.1**	**14.65**	**343.4**	**12.74**	**21062.9275**	**91.35**	**8.65**	**18.86**

22.55	14.10	85.90	22586.2656	109.17	718.3	20.60	4375.4	28.26	5093.7	2008
19.06	7.37	92.63	23720.9341	-53.58	333.4	-4.29	4187.8	-11.24	4521.2	2009
19.21	8.62	91.38	24270.0344	20.49	401.7	1.73	4260.1	3.11	4661.8	2010
21.71	22.44	77.56	24934.3489	202.46	1215.0	-1.44	4198.9	16.13	5413.9	2011
19.79	6.48	93.52	25540.0935	-73.06	327.3	12.57	4726.9	-6.64	5054.2	2012
21.97	11.10	88.90	26206.6765	95.26	639.1	8.31	5119.8	13.94	5758.9	2013
26.82	17.01	82.99	27093.5309	93.48	1236.5	17.80	6031.3	26.20	7267.6	2014
24.48	13.04	86.96	27769.9287	-28.33	886.2	-2.00	5910.6	-6.48	6796.8	2015
24.96	11.83	88.17	28323.7113	-5.66	836.0	5.46	6233.6	4.01	7069.6	2016

2017	7425.3	5.03	6717.4	7.76	707.9	-15.32	28914.8596	90.47	9.53	25.68
2018	7839.6	5.58	6944.9	3.39	894.7	26.39	29474.0995	88.59	11.41	26.60
2019	7754.3	-1.09	6965.9	0.30	788.4	-11.88	30050.4556	89.83	10.17	25.80
2020	7028.9	-9.35	6238.0	-10.45	790.9	0.32	29584.2575	88.75	11.25	23.76
2021	7117.1	1.25	6327.1	1.4	791.9	0.12	30060.5123	88.88	11.12	23.67

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية متفرقة.

- **قاعدة الايرادات العامة** = (قاعدة الايرادات المحلية + قاعدة الايرادات الخارجية)

- **العمود (1،3،2) من عمل الباحث إذ تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الأتية : Gr={pt/po}-1*100**

ثالثاً: قاعدة العجز والفائض في الأردن للمدة (2004-2021):

مرت الموازنة العامة في تطورات مختلفة، ففي مراحلها الاولى كانت تقوم الأمم والحضارات القديمة بجباية الاموال وأنفاقها دون ان تتبع اسساً او قواعد لذلك، وبدأت عملية ضبط اجزاء الموازنة العامة وهي الايرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا سنة 1733، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب وبعد ما يقارب المئة عام طالب السلطة التنفيذية ان تحصل منه على اعتمادات للنفقات العامة حتى أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة مجتمعة وبشكل دوري ومن ثم ظهور الشكل العلمي والأكاديمي والعملي للموازنة العامة التي تطبق في وقتنا الحالي [1].

وقد مرت الموازنة العامة بمراحل تطور، ففي مرحلة الحرية الاقتصادية وقيام التوازن على أساس من تفاعل قوى السوق كانت آثار الموازنة العامة على البناء الاقتصادي والاجتماعي محدودة بسبب سيطرة فكرة المالية المحايدة، ومع نمو دور الدولة وانتشار فكرة التخطيط واستعمل أدوات السياسة المالية للتأثير على مسار المتغيرات الاقتصادية والمالية برزت اهمية الموازنة العامة كاطار يتحقق داخله توجيه الإيرادات العامة إلى القنوات المختلفة للأنفاق سعيا إلى تحقيق الأهداف القومية[2] .

إذ تتمثل اهدافها الاقتصادية في السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر بالخروج عن مبدأ توازن الميزانية .حيث اصبح عجز الموازنة (التمويل بالعجز) و فائضها يستعمل كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل ووفق ما تتطلبه الحالة الاقتصادية السائدة في الاقتصاد سواء في حالات الرواج او الكساد، ولا تقل أهدافها الاجتماعية عن الأهداف الاقتصادية للموازنة العامة فهي أصبحت تمثل وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبخاصة المباشرة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض انواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل اعانات الضمان الاجتماعي او توفر الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وبذلك فهي تؤدي إلى أعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العدالة وتقليل الفوارق في دخول الافراد ، وتعتبر الموازنة بهدفها المالي المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازنها يعطي انطباعا بسلامة مركز الدولة المالي او تحقيقها لعجز او فائض ولكل من الوضعين تأثيرات على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الاخرى في الاقتصاد [3].

وبالنظر إلى بيانات الجدول(3) الذي يبين العجز والفائض في الاقتصاد الأردني للمدة (2004-2021)، يلاحظ أن الموازنة قد حققت عجزاً مالياً للموازنة العامة في عام (2004) إذ بلغ عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الأردني(-222.0) مليون دينار، تحسن ملحوظ مقارنة مع أدائها في الأعوام السابقة وان السبب في ذلك يرجع إلى ألقت الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة وخاصة الحرب على العراق جاء بظلالها على الموازنة العامة وانعكست تلك الاثار على الإيرادات المحلية هذا من جانب، أما من جانب اخر أدى حصول الأردن على مساعدات مالية إضافية ذات طابع استثنائي أدى إلى تخفيف اثر تراجع الإيرادات المحلية على الموازنة العامة مما أسهم بانخفاض عجز الموازنة الكلي، بينما يلاحظ ارتفاع عجز الموازنة العامة في عام (2009) إذ بلغ العجز (-1509.3) مليون دينار، إذ يعزى هذا إلى انعكاس التأثير السلبي للازمة المالية العالمية على

(1) طارق الحاج ، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009،ص 148.
(2) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ،(بدون مكان طبع ، 1996)، ص444.
(3) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي ،(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2003)، ص 509-510.

موازنة الاقتصاد الأردني بصورة ملموسة، يلاحظ انخفاض العجز المالي في الموازنة العامة في عام (2014) إذ بلغ العجز(-585.3) مليون دينار، يعزى هذا التحسن في الموازنة العامة إلى استمر التزام الحكومة بالإصلاحات المالية في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الأردني، أما في عام (2019) إذ ارتفع عجز الموازنة ليبلغ (-1058.4) مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع في عجز الموازنة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الانفاق في الموازنة العامة في الاقتصاد الأردني كل هذا أدى إلى ارتفاع العجز المالي، بينما يلاحظ ارتفاع في العجز المالي في عام (2020) إذ بلغ (-2182.4) مليون دينار، يرجع السبب في هذا الارتفاع إلى انتشار جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وتأثيرها المباشر على الموازنة العامة في جانب الإيرادات العامة وكذلك زيادة النفقات العامة لمواجهة الجائحة في الاقتصاد الأردني

جدول (3)

تطور قاعد العجز والفائض في الموازنة العامة في الاقتصاد الاردني للمدة (2004-2021)/ (مليون دينار)

السنوات	قاعدة الإيرادات العامة	قاعدة النفقات العامة	قاعدة العجز أو الفائض الموازنة	معدل نمو فائض او العجز 1
2004	2958.5	3180.5	-222.0	****
2005	3062.1	3538.9	-476.8	14.77
2006	3469.0	3912.2	-443.2	-7.05
2007	3971.5	4586.0	-614.5	38.65
2008	5093.7	5431.9	-338.2	-44.96
2009	4521.2	6030.5	-1509.3	36.27
2010	4661.8	5708.2	-1046.4	-30.67
2011	5413.9	6796.6	-1382.7	32.14
2012	5054.2	6878.2	-1824.0	31.92
2013	5758.9	7077.1	-1318.2	-27.73
2014	7267.6	7852.9	-585.3	-55.60
2015	6796.8	7722.7	-925.9	58.19
2016	7069.6	7948.2	-878.6	-5.11
2017	7425.3	8173.2	-747.9	-14.88
2018	7839.6	8567.3	-727.7	-2.70
2019	7754.3	8812.7	-1058.4	45.44
2020	7028.9	9211.3	-2182.4	16.20

2021	7106.6	9301.1	-2194.5	17.3

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية متفرقة.

- العمود (1) من عمل الباحث إذ تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الآتية : -Gr={pt/po}1*100

- **القاعدة العجز أو الفائض=** (قاعدة النفقات العامة – قاعدة الايرادات العامة)

رابعاً: قاعدة الدين العام في الأردن للمدة (2004-2021):

قد تلجأ الدولة في حالة عدم كفاية الضرائب بوصفه مصدراً للتمويل إلى بدائل لتمويل نفقاتها واحدى هذه البدائل تتمثل في ما تحصل عليه من القروض العامة حيث تستخدمها كمصدر لتمويل نفقاتها، ولذا فإن الدين العام" يشكل جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد اصل المبالغ المقترضة ويزداد حجم الدين العام عن طريق زيادة القروض العامة "[1] .

وتلجأ ايضاً الدولة إلى القروض العامة وخاصة في حالات تمويل عمليات التكوين الرأسمالي أي الانفاق الاستثماري او عند مواجهة اعباء نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها ومواجهة عجز مؤقت في الايرادات العامة للدولة[2].

إذ تعد مشكلة المديونية إحدى القضايا الأكثر سخونة في العالم اليوم، إذ انتقلت المديونية من مشكلة تخص الدول النامية أو الفقيرة في الأساس إلى مشكلة أصبحت تؤرق كثيراً من الدول الصناعية الكبرى في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، فقد تصاعد الدين العام لكثير من الدول إلى مستويات حرجة نتيجة للنمو الهائل في الإنفاق العام الذي صاحب الأزمة في ظل ضيق النظرة حول القدرة المالية الحقيقية لهذه الدول على خدمة ديونها على المدى الطويل، الأمر الذي فتح الجدل حول مستقبل الأوضاع المالية لهذه الدول وأهمية الحاجة إلى وضع القطاع الحكومي والإنفاق العام تحت السيطرة، ولا يختلف الدين العام في الاقتصاد الأردني عن باقي الدول إذ ارتفع إجمالي الدين العام وذلك بسبب طبيعة اقتصاده فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية في المنطقة لذا سنقوم بتحليل الدين العام الداخلي والخارجي في الاقتصاد الأردني خلال المدة (2004-2021)، إذ يمكن توضيح مؤشر الدين العام في الاقتصاد الأردني وذلك من بيانات الجدول (4)، إذ ان اجمالي الدين العام في عام (2004) فقد ارتفع إجمالي الدين العام ليبلغ (7430.8) مليون دينار، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي(44.61%)، بينما بلغ نصيب الدين الداخلي حوالي (2082) مليون دينار، والدين الخارجي (5348.8) مليون دينار، ويرجع هذا السبب إلى جهود الحكومة الرامية لتقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي والاستعاضة عنه بالاقتراض من المصادر الداخلية من أجل تخفيض عبء الدين العام من جهة وهيكلته من جهة أخرى، أما في عام (2009) فقد أظهرت بيانات الجدول ارتفاع إجمالي الدين العام فقد سجل مبلغاً قد بلغ (10955) مليون دينار، بينما سجل نسبة (46.18%) من الناتج المحلي الإجمالي وكان النصيب الأكبر للدين الداخلي على حساب الدين الخارجي حيث بلغ الدين الداخلي حوالي (7086.0) مليون دينار، بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (3869.0) مليون دينار،

([1]) عبد الله الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1988، ص369.

([2]) عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ،2007)، ص 448 .

ويعزى هذا إلى الازمة العالمية مما أدى إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي وتجنب الاعتماد على الدين الخارجي، أما في عام (2014) حيث بلغ اجمالي حجم الدين العام يأخذ بالارتفاع تدريجياً، إذ نلاحظ بلغ اجمالي الدين العام حوالي (22651.1) مليون دينار، بينما شكل نسبة (83.60%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الارتفاع في حجم الدين العام بشكل أساسي كل من الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بالإضافة إلى الاحتياجات التمويلية لكل من شركة الكهرباء وسلطة المياه، وفي سياق متصل فقد أظهرت بيانات الجدول ارتفاع إجمالي الدين العام في عام (2021) فقد سجل الدين العام مبلغاً قد بلغ (35031.6) مليون دينار، بينما سجل نسبة (116.5%) من الناتج المحلي الإجمالي وكان النصيب الأكبر للدين الداخلي على حساب الدين الخارجي حيث بلغ الدين الداخلي حوالي (19844.5) مليون دينار، بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (15187.1) مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة انتشار جائحة كورونا أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المديونية في الاقتصاد الأردني.

جدول (4)

مؤشر قاعدة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الاردني للمدة (2004-2021)/ (مليون دينار)

السنة	الدين الداخلي 1	معدل نمو الدين الداخلي 2	الدين الخارجي 3	معدل نمو الدين الخارجي 4	اجمالي قاعدة الدين العام 5	الناتج المحلي الإجمالي 6	قاعدة الدين العام إلى الناتج المحلي% 7
2004	2082	***	5348.8	***	7430.8	16656.2339	44.61
2005	2467	18.49	5056.7	-5.46	7523.7	18013.1498	41.77
2006	2961	20.02	5186.5	2.57	8147.5	19470.9495	41.84
2007	3695	24.79	5253.3	1.29	8948.3	21062.9275	42.48
2008	5754.0	55.72	3640.2	-30.71	9394.2	22586.2656	41.59
2009	7086.0	23.15	3869.0	6.29	10955	23720.9341	46.18
2010	7980.0	12.62	4610.8	19.17	12590.8	24270.0344	51.88
2011	9996.0	25.26	4486.8	-2.69	14482.8	24934.3489	58.08
2012	12678.0	26.83	4932.4	9.93	17610.4	25540.0935	68.95
2013	13440.0	6.01	7234.5	46.67	20674.5	26206.6765	78.89

83.60	**27093.5309**	**22651.1**	**11.00**	**8030.1**	**8.79**	**14621.0**	**2014**
89.58	**27769.9287**	**24876.8**	**16.94**	**9390.5**	**5.92**	**15486.3**	**2015**
92.12	**28323.7113**	**26092.7**	**9.67**	**10299.0**	**1.98**	**15793.7**	**2016**
94.31	**28914.8596**	**27269.3**	**15.23**	**11867.2**	**-2.48**	**15402.1**	**2017**
96.04	**29474.0995**	**28308.2**	**1.86**	**12087.5**	**5.31**	**16220.7**	**2018**
100.09	**30050.4556**	**30076.2**	**2.07**	**12338.2**	**9.35**	**17738.0**	**2019**
111.65	**29584.2575**	**33032**	**14.27**	**14098.3**	**6.74**	**18933.7**	**2020**
116.5	**30060.5123**	**35031.6**	**7.72**	**15187.1**	**4.81**	**19844.5**	**2021**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية متفرقة.

- قاعدة الدين العام =(الدين الداخلي + الدين الخارجي)

خامساً: القاعدة الذهبية في بيئة الاقتصاد الاردني للمدة (2004-2021):

تعد القاعدة الذهبية من اهم القواعد المعتمدة من قبل دول عديدة والتي يسمح بموجبها الاقتراض، لغرض الاستثمار على أن تغطى النفقات الجارية من الايرادات الجارية لما لقاعدة توازن الموازنة من تأثير على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي، ولمتابعة الاقتصاد الاردني ومدى قربة من القاعدة الذهبية سوف يتم تحليل القاعدة على بيئة الاقتصاد الاردني.

يلاحظ من الجدول (5) أن الاقتصاد الاردني بموجب القاعدة الذهبية قد شهد عجزاً على طول مدة الدراسة (2004-2021)، إذ كانت اعلى نسبة في العجز إلى الانفاق الرأسمالي عام 2012 حيث بلغت (270.06%) وهذا يعني ان الانفاق الجاري وجزء من الانفاق الرأسمالي مما زاد الفجوة بين الايرادات والنفقات في بيئة الاقتصاد الاردني، ويعزى ذلك إلى ضعف الاقتصاد وعدم وجود طاقات انتاجية مرنة في الاقتصاد الاردني.

جدول (5)

تطور القاعدة الذهبية في بيئة الاقتصاد الاردني للمدة (2004-2021)/ (مليون دينار)

السنوات	الفائض أو العجز الموازنة 1	قاعدة النفقات الرأسمالية 2	القاعدة الذهبية (2/1)
2004	-222.0	802.7	-27.66
2005	-476.8	630.9	-75.57
2006	-443.2	794.1	-55.81
2007	-614.5	841.8	-73.00
2008	-338.2	958.5	-35.28
2009	-1509.3	1144.5	-131.87
2010	-1046.4	962.8	-108.68
2011	-1382.7	1057.1	-130.80
2012	-1824.0	675.4	-270.06
2013	-1318.2	1021	-129.11
2014	-585.3	1136.3	-51.51
2015	-925.9	1098.2	-84.31
2016	-878.6	1029.1	-85.38
2017	-747.9	1060.2	-70.54
2018	-727.7	947.7	-76.79
2019	-1058.4	915.5	-115.61
2020	-2182.4	822.8	-265.24

2021	**-2194.5**	**833.7**	**-263.22**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية متفرقة.

- **القاعدة الذهبية**= العجز أو الفائض / قاعدة النفقات الرأسمالية

سادساً: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة للتعرف على النمو الاقتصادي للبلد حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه "قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة"، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والصناعة.. الخ، لذا فإنه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات[1]، ومن ثَمّ من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد القومي، وإن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية، مادية وبشرية، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإنّ تطور الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً تنموياً مهماً، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغيير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، فضلاً عن التغيير في حصة الفرد من ذلك الناتج، إذ يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنّه يعبّر عن قيمة السلع المنتجة وكذلك الخدمات المباعة في السوق التي يصنعها المجتمع او الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة تكون سنة[2]، إذ يعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تجسد واقع الاقتصاد لكل بلد اذ ان قياس الناتج يمثل مستوى النمو الحقيقي الحاصل في الاقتصاد فضلا عن متوسط نصيب الفرد منه، ولتتبع مدى تطور النشاط الاقتصادي لكل بلد من بلدان العينة تم استعمل الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال مدة الدراسة، إذ يلاحظ من

خلال النظر إلى قيم جدول (6) الخاصة بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الاردني ومعرفة الاتجاهات الرئيسة لهذا التطور ومدى التباين في مؤشرات النمو القطاعية، وذلك من خلال معطيات جدول(6) اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بين السنوات (2004-2006) (56390905133-65920331853) مليون دولار، حيث شهد ارتفاع بمستويات او معدلات نمو في السنوات (2005-2007) (8.15%، 8.18%) تعود حالة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة نتيجة تبني العديد من برامج التصحيح الاقتصادي في رفع معدل النمو الحقيقي والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة وتعزيز احتياط العملات الاجنبية وايضاً تخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي، كل هذا ادى إلى انعكاسه على الاقتصاد الاردني مما ادى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه، إذ يسهم قطاع الخدمات بين السنوات (2004،2007) (65.5، 66.3%) الذي يعد المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يسهم قطاع الصناعة بصورة اقل في الناتج المحلي الإجمالي بين السنوات (2004،2007) إذ شكل نسبة (30.6،30.3%)، بينما يلاحظ

(1) ساموليسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ما كجروهل، بيروت، 2006.، ص451 .
(2) محمد طاقة واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص245.

انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات (2004،2007) حيث شكل نسبة (3.9،3.4%) وهذا يعكس اعتماد الاقتصاد الأردني على قطاع الخدمات بالدرجة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، اذ يلاحظ من بيانات الجدول ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض في معدلات النمو للسنوات (2008-2011)، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2008-2011) (76467463678-84417072420) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات انخفاض (2008-2011) (7.23%-2.74%)، يعزى الانخفاض في معدلات النمو خلال السنوات اعلاه إلى تأثر الاقتصاد الاردني خلال هذه الفترة كغيره من دول المنطقة بالتطورات الاقليمية والدولية المتمثلة ببدء الازمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها ومن ثم ازمة الديون السيادية في الاتحاد الاوربي والربيع العربي وانعكاساته وتكرار انقطاع امدادات الغاز المصري للأردن وهجرة اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى الاردن كل هذا شكل ضغط كبير على الاقتصاد الاردني وموارده المحدودة، بينما يلاحظ من الجدول مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بين السنوات (2008،2011) حيث شكل نسبة (66.5،65.2%)، بينما شكل قطاع الصناعة مساهمة اقل في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات (2008،2011) حيث شكل نسبة (29.9،30.3%)، بينما شكل قطاع الزراعة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب منخفضة في السنوات (2008،2011) إذ شكل نسبة (3.6،4.5%) وهذه نسبة ضئيلة بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسب ضئيلة في السنوات (2015،2021) حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (94017136424- 100048570031) مليون دولار، بينما يلاحظ انخفاض وتباطؤ في معدلات النمو السنوي بين السنوات (2015-2021) إذ بلغ معدل النمو السنوي (2.50، 0.11-%)، ويعزى هذا الانخفاض في معدلات النمو السنوي في الاقتصاد الأردني إلى التباطؤ في الأداء نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة والتي اثرت على أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في نموه، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بين السنوات (2015،2021) حيث شكل نسبة (66.3،68.9%)، بينما شكل قطاع الصناعة مساهمة اقل في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات (2015،2021) حيث شكل نسبة (29.7،26.5%)، بينما شكل قطاع الزراعة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب منخفضة في السنوات (2015،2021) إذ شكل نسبة (4.0،4.6%) وهذه نسبة ضئيلة بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يعكس سيطرة قطاع الخدمات في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الأردني وضعف تأثير القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في بيانات الجدول.

الجدول (6)

تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الأردني للمدة (2004-2021)

(مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1)	معدل النمو % (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج (3)	معدل النمو % (4)	مساهمة قطاع الصناعة % (5)	مساهمة قطاع الزراعة % (6)	مساهمة قطاع الخدمات % (7)	مساهمة القطاعات%
2004	56390905133	****	10105.46052	****	30.6	3.9	65.5	100
2005	60984843730	8.15	10577.29139	4.67	31.3	3.8	64.9	100
2006	65920331853	8.09	11002.22227	4.02	31.6	3.9	64.5	100
2007	71310090481	8.18	11399.96555	3.62	30.3	3.4	66.3	100
2008	76467463678	7.23	11662.89615	2.31	29.9	3.6	66.5	100
2009	80308967354	5.02	11650.36436	-0.11	30.3	3.9	65.8	100
2010	82167986812	2.31	11315.5027	-2.87	30	4.2	65.8	100
2011	84417072420	2.74	11016.39524	-2.64	30.3	4.5	65.2	100
2012	86467865323	2.43	10688.28934	-2.98	29.8	3.9	66.3	100
2013	88724631105	2.61	10414.92128	-2.56	29.7	3.7	66.6	100
2014	91727141915	3.38	10284.6701	-1.25	29.9	3.9	66.2	100
2015	94017136424	2.50	10145.8367	-1.35	29.7	4.0	66.3	100
2016	95892008153	1.99	10036.54362	-1.08	30.5	4.0	65.5	100
2017	97893384209	2.09	10003.57498	-0.33	29.3	4.1	66.6	100

2018	99786732029	1.93	0.10	10013.39766	30.9	6.1	63.0	100
2019	101738028004	1.96	0.58	10071.37989	27.7	5.4	66.9	100
2020	100159680042	-1.55	-2.53	9816.554516	27.4	5.5	67.1	100
2021	100048570031	-0.11	-3.2	8705.443405	26.5	4.6	68.9	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1،3،5،6،7) بيانات البنك الدولي لسنوات متفرقة.
- العمود (2،4) من عمل الباحث إذ تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الأتية : -Gr={pt/po}1*100

إذ يشير الجدول (6) إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الأردني للمدة (2004-2021)، ويلاحظ التزايد مستمرة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ في عام (2004) حوالي (10105.46052) مليون دولار بينما بلغ معدل النمو السنوي (3.79%) إذ حقق الاقتصاد الأردني نتائج إيجابية لم يشهدها منذ عدة سنوات على الرغم من التأثيرات السلبية للظروف الدولية والإقليمية غير المواتية، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الصادرات الكلية وكذلك تعافي القطاع السياحي وإلى تنفيذ عدد من المشاريع في إطار برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي وعلى تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية وكذلك تنفيذ الحكومة برامج الإصلاح الهيكلي في الاقتصادي الأردني، بينما يلاحظ انخفاض في معدل النمو السنوي في عام (2009) إذ بلغ معدل نمو سنوي سالب (-0.11%) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (11650.36436) مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى الازمة المالية والاقتصادية العالمية حيث لم يكن الاقتصاد الأردني بمعزل عن تداعيات تلك الازمة وأن تقل بدرجة عن تأثيرها عن البلدان المتقدمة، ففي اعقاب نمو سريع خلال الأعوام (2003-2008) الذي جاء مدفوعاً بنمو الصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن جهود الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد الأردني، بينما يلاحظ في السنوات (2018-2019) ارتفاع في معدل النمو السنوي الذي بلغ في تلك الأعوام (0.10-0.58%) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10013.39766، 10071.37989) مليون دولار، يعزى هذا إلى استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة التي ساهمت في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، أما من جهة أخرى تباطؤ في أداء قطاع الصناعات الاستخراجية لارتباطه بالطلب العالمي، بينما يلاحظ من بيانات الجدول انخفاض في معدل النمو السنوي لعام (2021) إذ بلغ معدل النمو السنوي السالب (-3.2%) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (8705.443405) مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى الاغلاق الاقتصادي والتدابير الصحية التي تم تطبيقها للحد من انتشار جائحة كورونا التي خيمت على المشهد الاقتصادي خلال عام 2020-2021 الامر الذي أداء إلى تراجع في هيكل القطاعات الاقتصادية ولا سيما قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات تتمثل بالاتي:

1. إن اتباع احدى السياسات الاقتصادية سواء كانت سياسة توسعية أم انكماشية وحسب ما تطلبه الحالة الاقتصادية مسألة في غاية الضرورة لإعادة تصحيح مسار الاقتصاد وابعاده عن الازمات الاقتصادية.
2. تركز قواعد السياسة المالية على الانضباط المالي بوصفه احد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال وضع وتطبيق إجراءات وقواعد صريحة يمكن تنفيذها.
3. إعداد الموازنات دائما بعجز على الرغم من انتهاءها بفائض وهذا مخالف للتخطيط المالي السليم الامر الذي ادى إلى تلكؤ الكثير من المشاريع وهدر بالاموال.
4. ضعف التخصيصات الاستثمارية في الانفاق والتركيز على الانفاق الجاري وبالتالي انعكاسه على ضعف الاقتصاد الاردني.

ثانياً: التوصيات:

توصل البحث إلى جملة من التوصيات تمثل بالآتي:

1. الاهتمام الكبير في قواعد السياسية المالية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية وهي تحقيق الاستقرار من خلال معالجة التقلبات الدورية وكذلك رفع مستوى الناتج المحلي الحقيقي.
2. الاهتمام بالانضباط المالي كونه قادر على توفير مساحة لتمكين الحكومة من التدخل لمواجهة الصدمات غير المتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية المتقلبة في الاقتصاد الاردني.
3. العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد وتنويع الانتاج من أجل التخلص من الاحادية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني.
4. تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني من أجل رفع مستوى الاداء الاقتصادي وبالتالي انعكاسه على زيادة الايرادات المالية.
5. يجبى توجيه الموازنة العامة بإطار اقتصادي كلي مفصل جيداً يؤكد الكفاءة والتنمية الحقيقية، وخاصة إن إشكاليات الإنفاق الحكومي لا يمكن فصلها عن خصائص الاقتصاد الاردني المعتمد على النفط والطاقة والضريبية المحدودة.

المصادر:

1. إبراهيم حمدان، اثر البطالة على مستويات النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة النهضة، مصر، العدد(14)، مجلد(2).
2. جميل الجالودي، البطالة في الأردن، الطبعة الأولى، الدار الوطنية، عمان.
3. حمزة عبدالسلام، اقتصاديات العمل، مكتبة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
4. دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة لعام 2013، عمان، الأردن.

5. رفعت المحجوب، المالية العامة والايرادات العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

6. ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ما كجروهل، بيروت، 2006.

7. طارق الحاج ، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

8. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي ،(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2003).

9. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،اقتصاديات المالية العامة ، ط2 ،(بدون مكان طبع ، 1996).

10. عبد الله الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1988.

11. عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ،2007).

12. محمد طاقة واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

المصادر الاجنبية:

1. Alexiou,c. , Government spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the south Eastern Europe (SEE), Journal of Economic and Social Research 2014, p1.